مقدمة

ماركس بلا ضفاف

ماركس ليس فيلسوفًا، ولا مؤرخًا، ولا عالمًا في السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع، بل إنه ليس أستاذًا من الدرجة الأولى في أي من هذه الفروع. كما أنه ليس أستاذًا بارعًا حضر طبقًا شهيًا يشمل جميع هذه المكونات. ويبقى مكان ماركس في التاريخ فوق كل هذا، فماركس هو أول من وجه انتقادًا راديكاليًا للعالم الحقيقي في زماننا هذا. وهذا الانتقاد الراديكالي للرأسمالية يسمح، بل يتطلب، اكتشاف أساس الاستلاب السلعي واستغلال العمل اللصيق به. **وتنبع القيمة الأساسية لمفهوم القيمة من ذلك الانتقاد الجذري.** وهو وحده الذي يسمح باستيعاب القوانين الموضوعية التي تتحكم في إعادة إنتاج النظام، والقائمة تحت تلك التحركات فوق السطح التي نشاهدها عند متابعة الواقع. ويضيف ماركس إلى انتقاده للعالم الواقعي، انتقاد الخطابات بشأن هذا الواقع سواء منها الفلسفية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو التاريخية، أو السياسية. وهذا الانتقاد الجذري يكشف طبيعتها المدافعة، في نهاية المطاف، عن شرعية ممارسات قوة رأس المال المسيطرة.

أن يكون المرء ماركسيًا يعني استكمال العمل الذي بدأه ماركس، حتى وإن كانت تلك البداية في منتهى القوة، إنه لايعني التوقف عند ماركس، بل البدء من عنده(*). وماركس ليس نبيًا استنتاجاته جميعها "صحيحة" و"نهائية"، وعمله ليس نظرية مقفلة، فماركس "بلا ضفاف"، لأن الانتقاد الذي بدأه بلا ضفاف، يحتاج دومًا للاستكمال والانتقاد ("الماركسية كما تتشكل في لحظة معينة يجب أن تخضع للانتقاد الماركسي"). والماركسية يجب أن تغني نفسها دائمًا بالانتقاد الجذري، وأن تعتبر أية تجديدات ينتجها النظام كميادين جديدة للمعرفة الإنسانية.

(*) La Crise, sortir de la crise, ou sortir du capitalisme en crise? Pp 195 et suivantes. S. Amin.

ولكن ماركس ترك مدرسة، وقد سارت المدارس الماركسية التاريخية على خطاه، ولكنها تواجهت وتقاتلت (بضراوة أحيانًا) كما يحدث بين المدارس الدينية، ولكن تأويلاتها بطبيعتها "ضد الماركسية". والماركسي لا يمكن إلا أن يكون ماركسيًا مستقلًا، ولكن حتى وقت قريب كان هؤلاء الذين يحاولون أن يكونوا مستقلين تصفهم مدارس الماركسية التقليدية بأنهم منحرفون، ولعل وضعهم لم يعد بهذا السوء حاليًا.

وهذه الماركسيات التاريخية التي أصفها بالشائعة والتي احتلت واجهة المسرح كانت توجه بصفة عامة خطابين:

فهناك من جهة علم الاقتصاد الصحيح الذي ينتقد ويكمل العلم الاقتصادي الريكاردي الذي يُعتبر غير كاف، ويعارض بشكل مطلق علم الاقتصاد المسمى بالنيوكلاسيكي، وهو خطاب أيديولوجي لا قيمة له. وهناك من الجهة الأخرى علم المجتمعات وهو المادية التاريخية مبني على مفهوم أساسي وهو أن صراع الطبقات هو المحرك للتاريخ. وهذان الجناحان للماركسية مكملان الواحد للآخر، وتنبع وحدتهما من الفلسفة المادية الجدلية. ولا ننوي هنا أن ندحض هذه القراءة للماركسية وأن نقدم قراءة بديلة لها، وإنما سنكتفي بدراسة كيف ترتبط قوانين الاقتصاد وصراع الطبقات في إطار الرأسمالية.

والعنوان الفرعي لكتاب رأس المال، وهو: "انتقاد للاقتصاد السياسي" لا يعني أنه انتقاد لاقتصاد سياسي سيئ (ريكاردي) ليحل محله اقتصاد سياسي جيد (ماركسي)، بل هو انتقاد لما يسمى بعلم الاقتصاد، وإظهاره على طبيعته الحقيقية (أي ما تقوله البرجوازية عن طبيعة ممارساتها). وهو انتقاد كذلك لقيمة هذا الاقتصاد من الناحية المعرفية، وكشف لمحدوديته، ودعوة لفهم أن هذا العلم المزعوم المدعى بأنه مستقل عن المادية التاريخية، لا يمكن أن يكون مستقلًا عنها.

وأطروحتي هي الآتية: أ) أن المادية التاريخية هي جوهر الماركسية، ولذلك: ب) فالوضع المعرفي لقوانين الاقتصاد الرأسمالي يجعلها خاضعة لقوانين المادية التاريخية؛ ج) وأنه في ظل الأسلوب الرأسمالي للإنتاج، تتخذ قوانين الاقتصاد وضعًا نظريًا يختلف عنه في ظل الأساليب السابقة على الرأسمالية؛ د) بل إن قوانين الاقتصاد لم تظهر إلا مع النظام الرأسمالي للإنتاج؛ هـ) وأن قوانين الاقتصاد الرأسمالي لها وجود موضوعي؛ و) وأن هذه القوانين تخضع، في التحليل الأخير، لقانون القيمة.

وهكذا في رأيي أن الصراع الطبقي في ظل الرأسمالية عامة، وفي العالم الإمبريالي خاصة، يعمل على أساس اقتصادي محدد، وبدوره يغير ذلك الأساس.

وسنعالج هذه المفاهيم في الكتاب بالترتيب العام التالي: 1) التراكم في نظام الإنتاج الرأسمالي (الفصل الأول)؛ 2) التوازن النقدي ونظرية معدل الفائدة (الفصل الثاني)؛ 3) تقاسم الناتج الفائض بين الرأسماليين والملاك العقاريين ونظرية ريع الأرض (الفصل الثالث)؛ 4) التراكم على المستوى العالمي في النظام الإمبريالي، وتراتب أسعار قوة العمل والريع الإمبريالي (الفصل الرابع).

بدأت قراءتي المدققة لكتاب رأس المال وغيره من أعمال ماركس وإنجلز مبكرًا في خلال دراستي الجامعية (1948 – 1955). كذلك قرأت أعمال الاقتصاديين الذين انتقدهم ماركس (سميث وريكاردو وباستيات وساي وغيرهم) بعناية مفضلًا ذلك على الاكتفاء بالاطلاع على أطروحاتهم كما ترد في الدراسات الجامعية للاقتصاد.

وقراءتي لماركس كانت بالتأكيد مصدرًا لكثير من الرضا، كما أكدت قوة هذا الفكر، ولكن بقي شعور بعدم الاكتفاء لأنني لم أجد لدى ماركس إجابة شافية بشأن "تخلف" مجتمعات آسيا وأفريقيا المعاصرة. كذلك لم يشف غليلي قراءة تلك الأعمال التي لم تنشر بالفرنسية إلا متأخرة في عام 1960 (الجروندريسي).

وبدلًا من الابتعاد عن ماركس واعتباره متخلفًا عن زمننا، توصلت إلى النتيجة بأن عمله لم يكتمل، وأنه لم يجمل البعد العالمي في تحليله. وذلك من جهة لأنه لم يدخل في تحليله البعد العالمي للرأسمالية، ومن جهة أخرى لم يربط بين مسألة السلطة (السياسي) وبين الاقتصاد (الرأسمالي وما سبقه من أشكال). وأستثني من هذا النقص الأخير عرضه الرائع للثورات الفرنسية بدءًا من الكبرى حتى ثورة 1971، مرورًا بثورة 1948.

وقد تركز تفكيري على قضية التنمية (غير المتكافئة) التي تميز واقع الرأسمالية العالمية كما تشهد على ذلك رسالتي للدكتوراه المقدمة في عام 1957 وعنوانها "التراكم على المستوى العالمي". وكانت هذه نقطة البداية لأعمالي في خلال الخمسين عامًا التالية، ولن أعدد هنا مراحل هذا التفكير، مكتفيًا بالإشارة لكتبي التالية: "التنمية غير المتكافئة" (1973)، و"المبادلات غير المتكافئة" (1973)، و"قانون القيمة والمادية التاريخية" (1977).

ومستفيدًا من أسلوب ماركس الصارم، قرأت بعناية الأعمال الأساسية للاقتصاد الشائع المنتجة بعد ماركس وخاصة لبوم بافيرك، وفالراس، إلى كينز، ممن وضعوا أسس الاقتصاد الشائع "الذاتي". وبدأت هذه القراءة الانتقادية أولًا في أطروحة "التراكم" في 1957، ثم في "التنمية غير المتكافئة". وأقنعتني قراءة هذه الأعمال بالطبيعة الأيديولوجية، بالمعنى الوظيفي، للاقتصاد البرجوازي، التالي للماركسية والمعادي لها.

لم يكتفِ ماركس بالرد النظري على سابقيه، ولكنه واجههم بكمية كبيرة من الوقائع المرتبة. ولذلك رأيت أن الرد النظري على الاقتصاديين البرجوازيين غير كافٍ، وأنه من الضروري التجميع المنظم للوقائع التي تكشف المسار المعولم للرأسمالية. وقد بدأت بجمع هذه المواد في كتاب "التراكم" ثم تابعتها مع كتب السبعينيات. وقد أعطيت عناية خاصة للتطورات الجارية في تلك الفترة، والخاصة بالصحوة الأولى لبلدان الجنوب، والمتمثلة في مرحلة باندونج (1955 – 1980).

وبعد ذلك توجهت دراساتي في اتجاهين: الأول هو اقتصاد التنمية من جهة، وتعميق تحليل الأسواق (ودور التوقعات) من جهة أخرى. وبدا لي الاتجاه الأول باهتًا لا يتجاوز بالكاد مفهوم "المراحل الضرورية للنمو والتي لا يمكن تجاوزها". وقد قدمت انتقادًا جذريًا لهذه الرؤية الميكانيكية الشائعة حتى قبل أن يعبر روستوف عن انتقادها في عام 1960. ولم يحدث أبدًا بعد ذلك أن تجاوزت الهيئات المنوطة بخدمة هذه السياسات (البنك الدولي، وبرامج "التعاون"، أو الجامعات) هذه الترهات.

أما الاتجاه الثاني فقد كان متابعة هذا الانحراف الشائع حتى نهايته المنطقية – وهي مفهوم "الأسواق المعممة" – وهي بناء اقتصادي خيالي لا علاقة له بالرأسمالية كما هي في الواقع. والنهاية الضرورية لهذا الانحراف هي الوصول للمفهوم الفارغ، والخيالي عن "التوقعات". وفي الوقت نفسه يجمع هذا الانحراف الذي يدعي أنه تجريبي كمية متزايدة من الوقائع غير المتجانسة ليضمنها في أطروحاته. واستخدام المعالجة الرياضاتية ليس مرفوضًا في ذاته، ولكن التعقيد المتزايد لهذه المعالجات لا ينفي الطابع غير المنطقي والفارغ للمسائل التي يثيرها مستخدموها، وهي "التوقعات".

ومع ذلك، فلا الانتقاد الذي وجهته للنظريات الشائعة و"تطبيقاتها"، ولا الأطروحات المضادة التي وجهتها في المقابل بإدخال الوقائع المرتبة المجمعة في نظرية عامة تصف

الرأسمالية المعولمة كما هي في الواقع، بدت لي كافية لفهم حقيقة التنمية غير المتكافئة بشكل كامل.

والواقع أن الربط بين البعد السياسي/ الأيديولوجي/ الثقافي والبعد الاقتصادي هو المحور الأساسي للقراءة المادية التاريخية التي لا مهرب منها. وفي هذا المجال، فإن قراءتي لماركس أقنعتني بأن قراءة هذه الصياغات المبكرة تدعو للتجرؤ على التقدم للأمام. وقد حاولت ذلك، أولًا باقتراح مفهوم "نظام الإنتاج الخراجي"، كالأساس لعائلة كبيرة من المجتمعات الطبقية المتقدمة السابقة للرأسمالية، حيث يقف الارتباط السلطة السائدة/ الاقتصاد المسود، في مواجهة الارتباط العكسي في المجتمعات الرأسمالية. واستنتجت من ذلك بعض النتائج المهمة بشأن أشكال التغريب في المجتمعات التاريخية القديمة، والمجتمع الرأسمالي الحديث. وللبحث عن حركة التناقضات الملموسة التي تعمل داخل هذه المجتمعات لتسريع أو إبطاء التقدم نحو الرأسمالية، حاولت الربط بين المسائل المثارة في المادية التاريخية وتلك المتعلقة بالبعد الاقتصادي، وهذا هو ما يكتشفه قراء الكتابين "التنمية غير المتكافئة"، و"قانون القيمة والمادية التاريخية". وذلك يؤكد ما سبق أن قلته من أنني كماركسي لا أتوقف عند ماركس أو عند لاحقيه الرئيسيين (لنين وماو) من بناة الماركسيات التاريخية، بل أبدأ من عنده.

والمحور الأساسي لنتائج محاولتي هو وضع "قانون للقيمة المعولمة" يتمشى من جهة مع أسس قانون القيمة الخاص بالرأسمالية كما اكتشفه ماركس، ومن الجهة الأخرى مع واقع التنمية المعولمة غير المتكافئة.

وما أجرؤ أن أصفه – دون تواضع كاذب – بمساهماتي في إثراء الماركسية بلا ضفاف متعددة، خاصة فيما يتعلق بأهميتها بالنسبة لإدراك طبيعة وحجم التناقضات الرئيسية والصراعات المرتبطة بها في إطار الرأسمالية المعاصرة.

وفي إطار هذه المساهمات المتناثرة لم أتردد في "استكمال" أطروحات ماركس، بل حتى في "تصحيحها". وأشير هنا لدراستي لدور الائتمان في تحقيق التراكم (ردًا على تساؤل روزا لوكسمبورج بشأن تحقق فائض القيمة)، وكذلك لتحليلي بشأن تزايد دور القطاع الثالث في امتصاص فائض القيمة، وكذلك انتقادي لنظريات ماركس بشأن تحديد معدل الفائدة وريع الأرض واقتراحاتي البديلة في هذا المجال. وأحيل القارئ فيما

يتعلق بهذه القضايا إلى كتابي "التنمية غير المتكافئة".

وإضافتي الرئيسية تتعلق **بالانتقال من قانون القيمة إلى قانون القيمة المعولمة** على أساس التراتب المعولـم لأسعار قوة العمل حول قيمتها. وعولمة القيمة هذه، وبجانبها الممارسات المتعلقة بالحصول على الموارد الطبيعية، هي أساس الريع الإمبريالي. وأدعي أن هذا هو المحرك للتناقضات الفعلية للرأسمالية/ الإمبريالية كما هي في الواقع، والصراعات المرتبطة بها التي تشتبك فيها الطبقات والأمم بكل الارتباطات المركبة الخاصة بها. وأدعي أن قراءتنا لتاريخ القرنين العشرين والواحد والعشرين لن تخرج عن تاريخ ظهور أو "صحوة" شعوب وأمم تخوم النظام الرأسمالي الإمبريالي المعولم.

وهناك، ولا شك، مساهمات أخرى كثيرة لماركسيين غيري تغني مفهوم ماركس بلا ضفاف، ولكن هذا ليس المجال لتعدادها.

ولتقديم عرضي لماركس بلا ضفاف، عدت مرة أخرى لكتابي السابق "قانون القيمة والمادية التاريخية" الصادر في عام 1977، بعد تنقيحه وتوسيعه، وكتاب التبادل غير المتكافئ (1973)، وقد احتفظت بجوهر الفكرة.

والمعالجة الرياضاتية يجب ألا تزعج القارئ فهي لا تتجاوز معارف طلاب الثانوية، والنموذج الرقمي الوارد في ملحق الفصل الأول يجعل القراءة أكثر يسرًا. والإضافات الجديدة توجه نظر القارئ إلى القضايا المتحدية في الفكرة الأصلية، وقد حاولت شرح هذه القضايا بشكل كافٍ ولكنه لا يستبعد إعادة القراءة المتأنية، بل يشجعها.

والعمل الحالي لا يعود لأعمال أخرى للمؤلف لا ترتبط بشكل مباشر بموضوع الكتاب وهو القيمة وقانون القيمة، ولكن من المفيد الإشارة إليها. وهذه الأعمال تتعلق بموضوعين: 1) تتابع نظم الإنتاج السابقة للرأسمالية، وفي هذا المجال اختلفت بشكل صريح مع الماركسيات التاريخية (انظر كتاب التنمية غير المتكافئة)؛ 2) التحديات التي تواجه عملية الانتقال من الرأسمالية المعولمة للاشتراكية، وهو المسألة السياسية الرئيسية لعصرنا (انظر كتاب "الأزمة: الخروج من أزمة الرأسمالية أو الخروج من الرأسمالية المتأزمة؟")

ويبدأ تحليلي النظري للنظام الرأسمالي المعولم كما هو في الواقع من قانون القيمة

كما وضعه ماركس في الجزء الأول من كتاب رأس المال(*). وهذه هي نقطة البداية الوحيدة الصحيحة؛ إذ بدون مفهوم القيمة لا يكون هناك معنى لمفهوم تراكم رأس المال. وهكذا لا يمكن الهروب من الالتفاف عن طريق القيمة، والاكتفاء بمراجعة الواقع المباشر (الأسعار الفعلية) كما تقضي أساليب الدراسة الوضعية/ التجريبية.

وهكذا فالتحليل الذي سأقدمه سينظر في المراحل الثلاث لتحول القيمة: 1) إلى "أسعار الإنتاج"؛ 2) ثم إلى "أسعار السوق" (وهي الأسعار الاحتكارية في ظل الرأسمالية المعاصرة)؛ 3) ثم إلى "الأسعار المعولمة" (في ظل النظام الإمبريالي المعولم).

وأول هذه التحولات، وهو الذي ورد في الفصول الأولى من الجزء الثالث من كتاب رأس المال، لا غنى عنه لفهم الاستلاب السلعي الذي يتحكم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الرأسمالية، والذي يعطي القوانين التي تتحكم في إعادة إنتاجها مكانتها الحقيقية.

أما ثاني هذه التحولات المتعلق بتحول أسعار الإنتاج إلى أسعار السوق، فقد عالجه ماركس جزئيًا في الجزء الثالث من رأس المال، عندما تحدث عن توزيع فائض القيمة في حالة ملكية الأرض الزراعية.

علينا بعد ذلك أن ندرس تشوه نظام الأسعار الناتج عن ظهور الاحتكارات، وبصفة خاصة أن نأخذ في الاعتبار التحول الخطير في نظام إعادة الإنتاج الموسع الذي نتج بعد الحرب العالمية الأولى، وأكثر بكثير بعد الحرب العالمية الثانية، من التوسع الكبير في قطاع ثالث لامتصاص فائض القيمة الفائض. وقد رد باران وسويزي بمفهوم الفائض الذي قدماه على التحدي، وأغنيا النظرية الماركسية ووسعاها بلا تردد. وأدعي أن أولئك الماركسيين الذين يرفضون الاعتراف بالأهمية المركزية لمساهمة باران وسويزي تنقصهم القدرة على التقدم بانتقاد فاعل للرأسمالية المعاصرة، وتبقى ماركسيتهم محصورة في التعليق على نصوص ماركس، وشرحها.

والهدف المركزي لتأملاتي هو التحول الثالث الذي يسمح لنا بالانتقال من قانون

(*) الجزء التالي من المقدمة وحتى الفقرة قبل الأخيرة، لم يرد بالطبعة الفرنسية، ولكن المؤلف أضافه لمقدمة الطبعة الإنجليزية، ورأينا إضافته استكمالًا للفائدة – المترجم.

القيمة في أعلى مستويات التجريد (أي النظام الرأسمالي للإنتاج) إلى ما أسميه قانون القيمة المعولمة الذي يعمل على مستوى نظام الرأسمالية/ الإمبريالية المستقطب والقائم بالفعل. وهذا التحول وحده هو الذي يسمح لنا بقياس حجم الريع الإمبريالي الذي هو أساس الاستقطاب الذي يعمقه ويعيد إنتاجه التوسع المعولم للرأسمالية.

ومن المستحيل "فهم العالم" عن طريق تحليل واقعي للرأسمالية كما هي في الواقع بعيدًا عن إطار معالجة هذه التحولات في مفهوم القيمة. وكذلك لا يمكن وضع استراتيجية "لتغيير العالم" دون الاستناد لهذه الأسس. وفي المقابل لا تسمح أساليب الوضعية/ التجريبية للاقتصاد الشائع بفهم العالم وتقدير التحديات التي تواجه العمال والشعوب، ولا من باب أولى بتغييره. وفضلًا عن ذلك فالاقتصاد الشائع لا يحاول تجاوز الرأسمالية التي يعتبرها "نهاية التاريخ"، بل يحاول فقط إسباغ الشرعية على المبادئ الأساسية للرأسمالية، ووصف كيفية إدارتها.

وأعتقد أن هذا العمل الذي يعتمد كثيرًا على كتابي "قانون القيمة والمادية التاريخية"، يأتي في الوقت المناسب، لأن الأزمة الحالية تدور أساسًا حول التطورات المختلفة الممكنة للعلاقات الاجتماعية والدولية التي تتحكم في شكل قانون القيمة تحت التأثير المجمع للصراعات في مجتمعات الرأسمالية المعاصرة في بلدان المركز والتخوم. وكذلك تحت تأثير الصراعات بين مجتمعات الإمبريالية السائدة ومجتمعات التخوم المسودة، وهي الصراعات التي تطعن في السيطرة المستمرة لما أسميه "الرأسمالية المتأخرة (المعاصرة) للاحتكارات المعممة والمأمولة والمعولمة".

سمير أمين